

تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان ٢٠٠٦: التمهيد

واشنطن، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ – في ما يلي نص التمهيد الذي قدمت به وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تقارير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٦ التي أصدرتها وزارة الخارجية اليوم.

(بداية النص)

عبر الكرة الأرضية، يدفع الرجال والنساء من أجل الحرية الشخصية والسياسية أكثر ومن أجل تبني المؤسسات الديمقراطية. وهم يكافحون لتأمين ما يدعوهم الرئيس بوش "مطالب الكرامة الإنسانية التي لا تفاوض حولها."

وعلى الرغم من المخاطر الشخصية وفي وجه مصاعب جمة، يكشف أفراد شجعان ومنظمات غير حكومية انتهاكات حقوق الإنسان. وهم يسعون إلى حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية، والعمال والنساء ووقف الاتجار بالبشر. كما أنهم يعملون لبناء مجتمعات مدنية تنبض بالحياة والنشاط، وتأمين انتخابات حرة وعادلة، وإنشاء ديمقراطيات خاضعة للمحاسبة وترتكز على القانون.

وهؤلاء الوطنيون الذين نفذ صبرهم يعيدون تحديد ما كان يعتقد في الماضي على أنه ممكن. والحقيقة، أنه خلال حقبة لا تتجاوز أجيال قليلة، انتشرت الحرية عبر العالم النامي، وانهارت الديكتاتورية الشيوعية، وانتصبت ديمقراطيات جديدة محلها. والحقوق التي ادّخرت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تجري حمايتها بصورة أكثر الآن ومن قبل عدد من الدول أكثر من أي وقت مضى.

وهذا العمل النبيل مستمر - لكنه ليس مكتملا بعد وهو يواجه معارضين مصممين. وليس غريبا، أن أولئك الذين يشعرون بأنهم مهددون من قبل التغيير الديمقراطي يقاومون الذين يدعون إلى الحرية ويعملون من أجلها. وقد رأينا خلال العام الماضي محاولات لمضايقة وإخافة مدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات الحقوق المدنية وتقييد أو وقف نشاطاتهم. وقد جرى استخدام قوانين جائرة كأسلحة سياسية ضد أولئك الذين لديهم آراء مستقلة. وكانت هناك أيضا محاولات لإسكات أصوات مخالفة بوسائل غير قانونية.

وكلما كانت المنظمات غير الحكومية والمدافعون الآخرون عن حقوق الإنسان تحت الحصار، كلما تصدعت الحرية والديمقراطية. لذلك على ديمقراطيات العالم أن تدافع عن المدافعين. تلك هي إحدى المهمات الأساسية لدبلوماسيتنا اليوم، ونأمل أن تساعد تقارير وزارة الخارجية عن ممارسات حقوق الإنسان على تعزيز هذا الجهد. وبهذه الأفكار، أقدم هنا هذه التقارير إلى كونغرس الولايات المتحدة.